



ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



أهداف التنمية المستدامة

آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعِزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

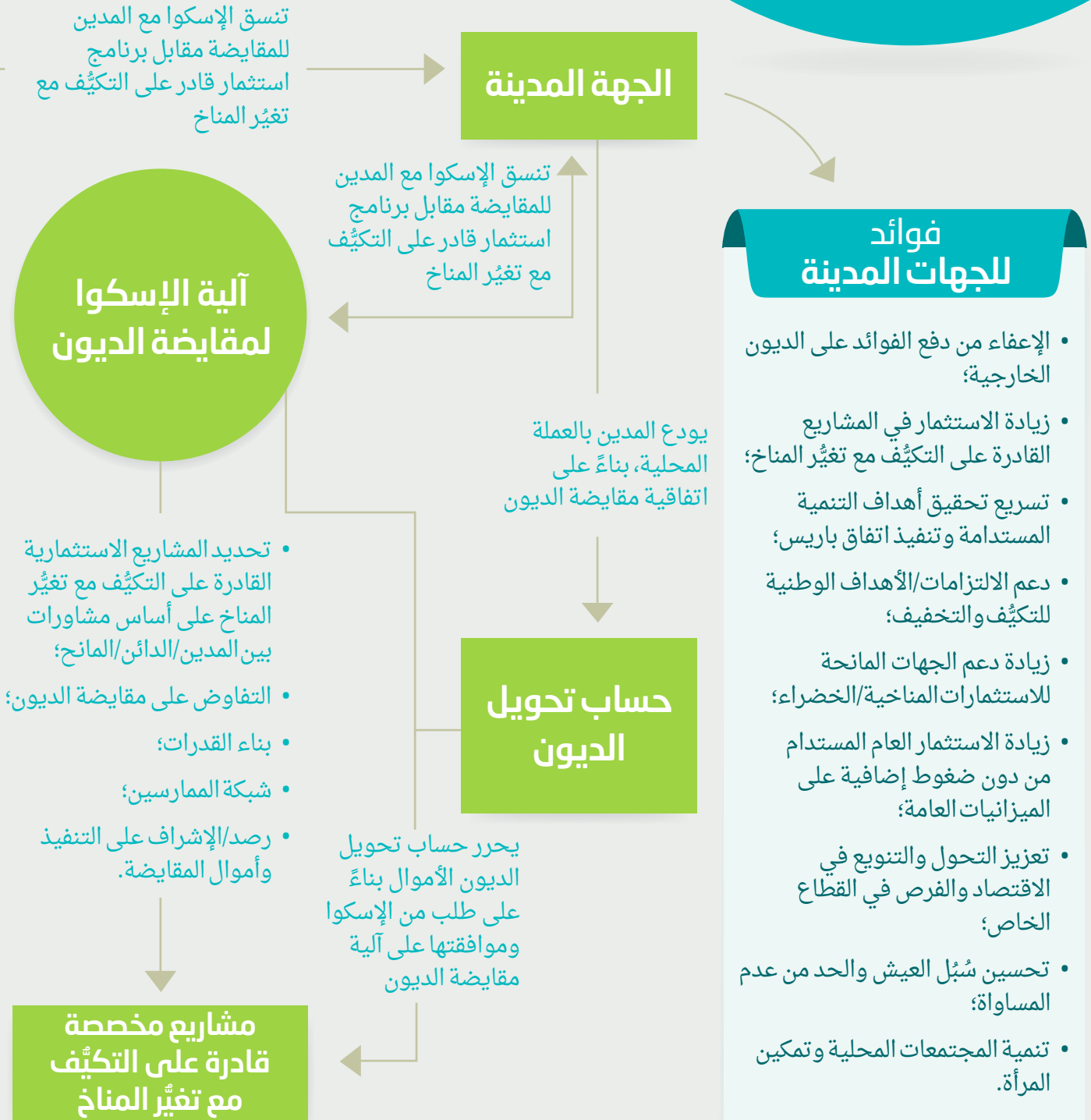


أهداف التنمية المستدامة

آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي



أهداف التنمية المستدامة مقايضة الديون مقابل العمل المناخي



فوائد للجهات الدائنة

- زيادة مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية/التعهدات بتمويل العمل المناخي؛
- تعزيز القدرة على الاستفادة من تمويل الجهات المانحة لآلية مقايضة الديون؛
- الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس؛
- دفع التقدم في تحقيق أهداف التكيف/التخفيف العالمية؛
- تقليل مخاطر التخلف عن سداد الديون الأخرى بسبب "الشعور بالارتياح"؛
- تقليل احتمال المخاطر المعنوية وإمكانية استبدال الاستثمارات؛
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

الجهة الدائنة

- تنسق الإسكوا مع الدائن للمقايضة مقابل مشاريع استثمارية قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ؛
- تضمن الرصد والتنفيذ؛
- تتفاوض بشأن الشروط وسُبل الانتصاف.

فوائد للجهات المانحة

- زيادة فرص تقديم الدعم بالمنح لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالمناخ وبأهداف التنمية المستدامة؛
- غياب التكاليف المترتبة على المعاملات المعقدة في التعامل مع أصحاب المصلحة الوطنيين؛
- عدم وجوب الرصد المباشر لتنفيذ المنح؛
- تقليل المخاطر المعنوية وإمكانية استبدال المنح؛
- زيادة الموارد المخصصة للمشاريع القادرة على التكيف مع تغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة؛
- زيادة فرص الشراكة في مجال المناخ/أهداف التنمية المستدامة مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

تنسق الإسكوا مع الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية لتوسيع نطاق أموال المقايضة للاستثمارات القادرة على التكيف مع تغيّر المناخ

**الصندوق الأخضر للمناخ/
مرفق البيئة العالمية/
صندوق التكيف/
المصارف الإنمائية
المتعددة الأطراف/
الجهات المانحة الثنائية**

آلية مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/ أهداف التنمية المستدامة



المبلغ الموازي بالعملة المحلية¹ في حساب مخصص لتحويل الديون لتمويل مشاريع قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ. ويوكل الدائن إلى الإسكوا مراقبة ترتيبات مقايضة الديون وضمان استخدام الأموال المحولة لتنفيذ المشاريع المناسبة لاتفاق المقايضة. وقد يُشرك الدائنون جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في هذه العملية؛

■ يتفق المدين مع الدائن على ترتيبات مقايضة الديون، بما في ذلك الشروط وسُبل الانتصاف، ويواصل التشاور مع الإسكوا بشأن ترتيبات الرصد والتنفيذ؛

■ تنسّق الإسكوا مع الجهات المانحة لتأمين التمويل الموازي (كجزء من عملية المقايضة أو خارجاً عنها) لزيادة الاستثمار في المشاريع المتفق عليها. ولضمان الشفافية في رصد المشروع وإدارته، توافق الجهة المانحة على تقديم منحة تشغيلية لآلية مقايضة الديون التي تديرها الإسكوا؛

■ يحلر حساب تحويل الديون في البلد المدين الأموال للمشاريع بناءً على موافقة آلية مقايضة الديون. وتحرر بالمقابل آلية مقايضة الديون الخاصة بالإسكوا الهبات المخصصة من المانحين لدعم تنفيذ المشاريع.

تقضي عملية مقايضة الديون بتحويل مدفوعات الديون الخارجية التي تخدم الديون الوطنية إلى استثمار محلي لتنفيذ مشاريع قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ من خلال ترتيبات تعاونية بين الجهات المدينة والدائنة والمانحة. ولتفعيل هذه الآلية:

■ تطلق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) جلسات حوار مع الدول الأعضاء التي يتوجب عليها مدفوعات كبيرة لتسديد الديون بغرض تحديد حافطة مشاريع استثمارية قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ ومتسقة مع الخطط الوطنية، على أن تكون ذات أهمية محتملة للجهات السيادية الدائنة. ويجب أن تكون للمشاريع نواتج واضحة ونتائج قابلة للقياس تسهم في التقدم على مسار أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وتنفيذ اتفاق باريس؛

■ تبادر الإسكوا إلى التشاور مع بلد مدين في المنطقة العربية ومع دائن ثنائي لمقايضة الديون بمشاريع استثمارية قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ؛

■ يوافق الدائن الثنائي على مقايضة الديون وعلى تخفيض مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي اعتباراً من عام 2021 حتى عام 2030 مقابل التزام البلد المدين بإيداع

1 يمكن تحديد تاريخ سعر الصرف في الاتفاقية.

الجهات الرئيسية في عملية مقايضة الديون



المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس. ومن هذه المنظمات الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية.

الإسكوا: الإسكوا لجنة إقليمية تابعة للأمم المتحدة مكلفة بتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، ودعم التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي وتسريعه، بما في ذلك من خلال المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ. ولإسكوا صلاحية الدعوة إلى الاجتماع للتنسيق مع الدول الأعضاء، ومعرفة معمقة بالتحديات الإنمائية الوطنية والإقليمية. وتطبق الإسكوا إجراءاتها التشغيلية الموحدة وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها، ما يرسّخ دورها كمؤسسة ذات مصداقية يمكن للجهات المديّنة والدائنة والمانحة أن تضع كامل ثقتها بها لرصد أموال المقايضة والتنفيذ بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.

الجهات المديّنة: البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات في السيولة الخارجية، وتعاني من أعباء ديون مرتفعة، وتنفق حصة كبيرة من إيراداتها على دفع الفوائد/خدمة الدين بالعملة الأجنبية.

الجهات الدائنة: البلدان الدائنة الثنائية التي لا تفي بالتزاماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان النامية. ويمكن أن تطرح زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية أو تمويل العمل المناخي على المدى القصير والقريب تحدياً لهذه البلدان، لا سيما في ظل العواقب الاقتصادية التي تترتب على جائحة كوفيد-19 والقيود التي تحد من التعاون الثنائي.

الجهات المانحة: المنظمات المانحة الدولية العاملة على الصعيدين العالمي والإقليمي، التي يمكنها رفع مستوى مقايضات الديون من خلال تمويل مشاريع كبيرة قادرة على التكيف مع تغيّر المناخ، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية

مكاسب الآلية المقترحة



وتنفيذ اتفاق باريس. ويمكن أن يترتب عليها آثار إيجابية غير مباشرة صافية عندما تؤدي الاستثمارات إلى زيادة صافي التدفقات الإجمالية من الجهات المانحة ومن مصادر خاصة وعامة، خدمةً للمشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ. وتؤدي كذلك إلى فوائد اجتماعية واقتصادية منها خلق فرص عمل، وتنمية المجتمعات المحلية، وتمكين المرأة، ما يسهم في الحد من أوجه عدم المساواة؛

وتفيد مقايضة الديون الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف، إذ يُحسب المبلغ المخصص للمشاريع ضمن التعهدات بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل المناخ، فتسرع المقايضة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس، من دون أن تضيف أعباءً إضافية على ميزانية هذه الجهات. ومن المرجح أيضاً أن تسهم المشاريع الطويلة الأجل في تعزيز التحول والنمو في اقتصاد البلدان المدينة، وتحشد منحا واستثمارات تكميلية، فتساعد في تسديد أرصدة الديون المستحقة؛

تتيح مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/ أهداف التنمية المستدامة فرصة فريدة للجهات الدائنة والمانحة لإظهار التضامن في مساعدة البلدان النامية على التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19، وتعزيز التعاون الإنمائي للإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس.

يواجه العديد من البلدان العربية ضغوطاً مالية بسبب ارتفاع الديون وتزايدها، ما يؤدي إلى استنزاف حصة كبيرة من الإيرادات لتغطية خدمة الديون كان يمكن إنفاقها على تمويل أهداف التنمية المستدامة والمشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويقوّض الحيّز المالي المحدود قدرة المنطقة على التعافي من جائحة كوفيد-19، ولا بد من المساندة الدولية في تخفيف عبء الديون لتمكين البلدان من المضي قدماً في أعقاب الجائحة، عن طريق تحسين أوضاع الاقتصاد الكلي للبلدان المدينة في الأجل القصير لإدارة ديونها المستحقة. ويمكن لمقايضة الديون، كأداة متفاوض عليها، أن تخفف من وطأة الديون وتولد السيولة للبلدان المدينة التي تعاني من ضغوط مالية عبر الاستثمار في مشاريع قادرة على التكيف مع تغير المناخ، بما يعود بالفائدة أيضاً على البلدان الدائنة. وتشمل مكاسب آلية مقايضة الديون المقترحة ما يلي:

مقايضة الديون مقابل العمل المناخي/ أهداف التنمية المستدامة أداة فعالة تعود بالفائدة على البلدان المدينة كما الدائنة.

بالنسبة للبلدان المدينة، لهذه الآلية أثر مباشر على الموارد إذ تعفيها من سداد الفوائد على الديون الخارجية، وتزيد من الاستثمار العام المستدام في المشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ فتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

على التكيف مع تغير المناخ، في ضوء أولويات الدول الأعضاء والخطط الإنمائية الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً. ومن شأن الشروط وسبل الانتصاف وآلية الرصد والتنفيذ أن تضمن توجيه الاستثمارات المحلية نحو القطاعات الأنسب للمشاريع المناخية/الخضراء. كما يمكن للإسكوا أن تتواصل مع الجهات المانحة لتسهم في التمويل الموازي (كجزء من عملية المقايضة أو خارجاً عنها) من خلال آلية مقايضة الديون، وتزيد من الاستثمار في المشاريع المقررة في بلدان عربية متعددة لتحقيق نتائج أفضل على الصعيدين الوطني والإقليمي، من دون تحميل الجهات الدائنة والمانحة أعباء تكاليف معاملات وسيطة؛

تزيد المكاسب من مقايضة الديون مع توسع نطاق المقايضة.

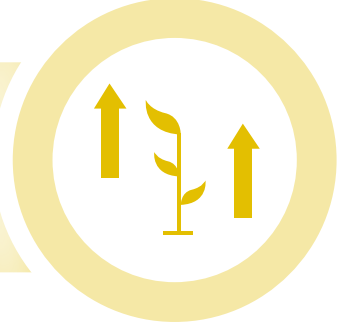
عندما تكون مقايضات الديون جزءاً من مشاريع أكبر تمتد على عدة سنوات تنطوي على عناصر تكميلية، تأتي الآثار أكبر والنتائج أوضح. ومن المرجح أن تكون المقترحات الكبيرة والبارزة أكثر إقناعاً للبلدان الدائنة، إذ تشمل تدفقات تمويلية كبيرة والتزاماً بتنفيذ المشاريع، وتخفف كثيراً من ديون البلدان المدينة. وعند تصميم مشاريع أكبر حجماً، يمكن للبلدان المدينة أيضاً أن تحدد أهدافاً لخفض رصيد الدين إذا ما كان الأداء جيداً، مثل خفض الدين بنسبة معينة بحلول عام 2030 مقابل خط الأساس، أو تحسين الإنفاق على المشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ بنسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 مقابل خط الأساس. ويمكن لمؤشرات الأثر ومقاييس التكيف التي تحددها الإسكوا أن تشجع على تحسين الأداء والتقدم. ويمكن أيضاً تطوير المشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ التي تدعمها مقايضة الديون من خلال مشاريع مساهمة أو تكميلية واستثمارات من جهات عامة وخاصة.

حدد اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية لعام 2020 عدة خيارات لرؤساء الدول والحكومات، تدعو إلى استخدام آلية مقايضة الديون، ولا سيما لمساعدة البلدان المثقلة بالديون لكن القادرة على تحمل عبئها³. ومن شأن عمليات مقايضة الديون أن توجه مدفوعات خدمة الديون إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستثمارات القادرة على التكيف مع تغير المناخ. ومن بين البلدان العربية النامية المثقلة بالديون، مصر التي دعت إلى مقايضة الديون للمساعدة في تلبية الاحتياجات التمويلية للتخفيف من أثر الجائحة، وتمويل المشاريع التي يمكن أن تدفع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومقايضة الديون متاحة كذلك للأردن وتونس والمغرب التي تواجه أعباءً متزايدة لخدمة الديون تُعرضُ تعافيتها من الجائحة للخطر، ولكنها ملتزمة بتعبئة الموارد للمشاريع والاستثمارات القادرة على التكيف مع تغير المناخ. ومن شأن آلية مقايضة الديون القائمة على استراتيجية جيدة أن تساند البلدان في بناء مستقبل أفضل، وتسهّل التحول الاقتصادي، وتسرع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس؛

يمكن لآلية مقايضة ديون وطنية وإقليمية متكاملة مستندة إلى استراتيجية جيدة أن تحقق نتائج على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع خفض تكاليف المعاملات الوسيطة بالنسبة للجهات الدائنة والمانحة المرتبطة برصد استخدام الأموال.

يمكن للجهات المانحة والدائنة أن تحدّ من احتمال المخاطر المعنوية وإمكانية استبدال الاستثمارات من خلال قيام الإسكوا برصد وتنفيذ الاستثمارات المتصلة بالمقايضة. وللإسكوا ولاية وصلاحيّة للدعوة إلى الاجتماع للتنسيق مع الحكومات الوطنية بهدف النهوض بأهداف التنمية المستدامة والاستثمارات القادرة

فوائد الجهات المعنية



فوائد للجهات الدائنة

- زيادة مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية/التعهدات بتمويل العمل المناخي؛
- تعزيز القدرة على الاستفادة من تمويل الجهات المانحة لآلية مقايضة الديون؛
- الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس؛
- دفع التقدم في تحقيق أهداف التكيف/التخفيف العالمية؛
- تقليل مخاطر التخلف عن سداد الديون الأخرى بسبب "الشعور بالارتياح"؛
- تقليل احتمال المخاطر المعنوية وإمكانية استبدال الاستثمارات؛
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.



فوائد للجهات المدينة

- الإعفاء من دفع الفوائد على الديون الخارجية؛
- زيادة الاستثمار في المشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ؛
- تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس؛
- دعم الالتزامات/الأهداف الوطنية للتكيف والتخفيف؛
- زيادة دعم الجهات المانحة للاستثمارات المناخية/الخضراء؛
- زيادة الاستثمار العام المستدام من دون ضغوط إضافية على الميزانيات العامة؛
- تعزيز التحول والتنويع في الاقتصاد والفرص في القطاع الخاص؛
- زيادة فرص العمل؛
- تحسين سُبل العيش والحد من عدم المساواة؛
- تنمية المجتمعات المحلية وتمكين المرأة.



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



فوائد للدول الأعضاء في الإسكوا

- الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس؛
- تحفيز الابتكار لمجتمع يسوده العدل والازدهار؛
- تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي؛
- بناء مخزون من المعارف والأدوات لبناء القدرات وتحقيق التنمية.



فوائد للجهات المانحة

- زيادة فرص تقديم الدعم بالمنح لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالمناخ وبأهداف التنمية المستدامة؛
- غياب التكاليف المترتبة على المعاملات المعقدة في التعامل مع أصحاب المصلحة الوطنيين؛
- عدم وجوب الرصد المباشر لتنفيذ المنح؛
- تقليل المخاطر المعنوية وإمكانية استبدال المنح؛
- زيادة الموارد المخصصة للمشاريع القادرة على التكيف مع تغيّر المناخ وأهداف التنمية المستدامة؛
- زيادة فرص الشراكة في مجال المناخ/ أهداف التنمية المستدامة مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

التحديات



لكن ستستخدم الإسكوا آليتها
القائمة لتيسير المفاوضات

على الجهات الدائنة والمدينة أن تتفق
على الشروط، ما قد يستغرق وقتاً ومالاً

لمواءمتها مع المساهمات
المحددة وطنياً والاستعراضات
الوطنية الطوعية

لا بد من وضع الشروط المتعلقة باستخدام
أموال المقايضة



غير أن هذه المخاطر منخفضة لأن
الإسكوا ستكون مكلفة برصد
استثمارات المقايضة وتنفيذها

قد تقوِّض عملية مقايضة الديون من
ملكية الدولة واستقلاليتها إذا ما شملت
شروطاً تقييدية

لكن يمكن أن تفسرها السوق
على أنها إشارة سلبية

من المفترض أن تؤدي مقايضة الديون
الطوعية إلى رفع الجودة الائتمانية للجهة
المقترضة في المستقبل

